تأهيل الجهاز المصرفي الجزائري لمواكبة التطورات الاقتصادية الدولية: العولمة المالية والتحرير المالي

Rehabilitation of the Algerian Banking System to Keep Pace with International Economic Developments: Financial Globalization and Financial Liberalization

د.بلغنامي نبيلة

جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر

belghanaminabila@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/01/30 تاريخ القبول: 2020/07/16

الملخص: تهدف الدراسة إلى ابراز أن الجهاز المصرفي الجزائري يحتاج إلى آليات للاندماج في النظام المالي العالمي لمواجهة عمليات تحرير تجارة الخدمات وزيادة القدرة التنافسية، وحاولت هذه الدراسة الإجابة على الاشكالية"فيما تكمن متطلبات تأهيل الجهاز المصرفي الجزائري لمواكبة التطورات الاقتصادية الدولية كالعولمة المالية والتحرير المالي؟" كما اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، ومن أهم النتائج التي المتوصل إليها هي أن متطلبات العولمة المالية تجعل الجهاز المصرفي الجزائري مجبر على تطوير بنيته التكنولوجية و الإدارية ،وتعزيز موارده البشرية.

الكلمات المفتاحية: تأهيل– تحرير مالي – جهاز مصرفي– – عولمة مالية – متغيرات اقتصادية دولية.

Abstract : The study aims to show that the Algerian banking system needs mechanisms to compete and integrate into the global financial system in order to face the liberalization of services trade. This study attempted to answer the problematic "What are the requirements for the qualification of the Algerian banking system to keep pace with international economic developments such as financial globalization and financial liberalization?" The study also relied on the descriptive analytical approach, and one of the most important results that it reached is that the requirements of financial globalization make the Algerian banking system compelled to develop its technological and administrative structure, and enhance its human resources.

***Key Words*:** Banking system- International economic variables - Rehabilitation- financial globalization- Financial liberalization.

JEL Classification : G18, G21.

* مرسل المقال: بلغنامي نبيلة (belghanaminabila@gmail.com).

المقدمة:

من بين أهم الاتجاهات العالمية الحديثة في المجال المصرفي تنامي ظاهرة العولمة المالية ، الاندماجات المصرفية ، تكوين الكيانات المصرفية العملاقة القادرة على المنافسة و اقتحام الأسواق الخارجية ، تبني البنوك لفلسفة البنوك الشاملة ، توظيفا الثورة التكنولوجية و تقنيات الاتصال الحديثة في مجال الصناعة المصرفية ما نتج عنه تحول البنوك لممارسة العمل المصرفي الإلكتروني.

و مما سبق فقد أصبح الإصلاح المصرفي في الجزائر مرتبطا بتأهيل و تطوير الخدمات المصرفية، و دعم القدرة التنافسية للبنوك بغية الرفع من كفاءة أدائها للاندماج في الاقتصاد العالمي، من خلال تبني عدد من الاستراتيجيات لمواجهة تلك المتغيرات – الاندماج ، الخصخصة، الالتزام بمعايير لجنة بازل و كذا تبني مبادئ الحوكمة – و التي تجمع ما بين العولمة المالية و التحرير المالي، و ذلك للحد من المخاطر و الأزمات المالية. خلال ما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية: فيما تكمن متطلبات تأهيل الجهاز المصرفي الجزائري لمواكبة التطورات الاقتصادية الدولية كالعولمة المالية و التحرير المالي؟

يمكن الاجابة على الاشكالية من خلال التطرق إلى العناصر التالية:

- ضرورة تأهيل الجهاز المصرفي الجزائري.
- آثار العولمة المالية على الجهاز المصرفي.
- متطلبات نجاح التحرير المالي في الجزائر.
- تقييم أداء القطاع البنكي الجزائري في ظل التوجه نحو التحرير المالي.

1: ضرورة تأهيل الجهاز المصرفي الجزائري:

1-1: مفهوم التأهيل و ضرورته:

أ: مفهوم التأهيل: يمكن القول بأن التأهيل يحتوي على مجموعة من العمليات ذات طابع تكنولوجي، تقني، تسيري بهدف الوصول بالمؤسسة المصرفية إلى المستوى الذي تكون عليه المؤسسات المتنافسة الوطنية والأجنبية، بمعنى جعلها تتمتع .بقدرة تنافسية من خلال خدماتها الجيدة التي تستجيب للنوعية و تحقيق الأهداف و الأرباح.. (قطوش، 2009، الصفحات 3-4) .

ب: عراقيل و مبررات تأهيل المنظومة المصرفية الجزائرية: يمكن ايجازها في النقاط الأتية:

– عجز الجهاز المصرفي على تعبئة الادخار؛ غياب سياسة إدخارية محفزة؛ غياب أدوات مالية جديدة؛ على مستوى أدوات الادخار(غياب أدوات قادرة على اجتذاب رؤوس الأموال) ؛ الأدوات البديلة للقروض البنكية – ضعف في تقييم المخاطرة؛ – قيود ذات طبيعة تنظيمية و قانونية؛ ضعف مردودية العنصر البشري ؛ و عراقيل أخرى ترتبط بالبيئة الاجتماعية و الثقافية للمجتمع كوجود ثقافة بنكية في المجتمع و مدى تأثير العامل الديني في ممارسة وظائفها ما ينعكس سلبا على دور البنوك في تمويل الاقتصاد و التنمية.

2.1 :متطلبات تأهيل النظام المصرفي الجزائري :

هناك عدة إجراءات يجب اتخاذها لتأهيل المنظومة المصرفية يجب إتباعها و هي كالتالي:

أ– تهيئة البيئة المحفزة على تطوير أعمال المصارف :و نذكر ما يلي:

–تطوير البنية التقنية للقطاع المصرفي، و إتباع سياسة جبائية محفزة

– توسيع دائرة فتح الحسابات في المصارف و ترقيتها من خلال: توسيع شبكة الوكالات المصرفية الفرعية من أجل تقريب الشبكات المصرفية من المتعاملين الاقتصاديين ذوي الدخول المرتفعة؛

– إقامة شبكة لغرف المقاصة، و ربط الشبكات المشتركة بين المصارف و كذا ربط شبكات الخزينة و البريدو البورصة؛ – إلزامية فتح حساب لكل تاجر؛ – استخدام وسائل الدفع المتطورة مثل بطاقةvisa الدولية؛

ب – توسيع منظومة الخدمات المصرفية و تطويرها :و ذلك من خلال:

– تحسين طرق الاستقبال و تخصيص مصالح خاصة بالاستشارة التي يحتاجها المتعاملون مع المصرف؛

– احترام الزبائن و الأخذ بعين الاعتبار اقتراحاتهم و تلبية ؛

–السرعة في معالجة العمليات و تطبيق سياسة اتصال الهادف إلى زيادة الطلب على المنتجات و الخدمات المصرفية؛

– تحسين صور البنك باستخدام وسائل الاتصال كالدعاية و الإعلان (قطوش، 2009).

– التحول إلى المصارف الشاملة ذات الخدمات المتنوعة لمواجهة المنافسة المصرفية العالمية (زيدان، 2001، صفحة 38) ؛

–تصميم نظام إعلامي يتلائم مع احتياجات المصرف و الزبائن (غلاب و زينات، 2001، الصفحات 252-253)؛

–مقارنة النتائج مع الأهداف المسطرة و منح الفرصة للموظفين للتعرف أكثر على مؤسستهم و تحقيق أهداف المصرف لأنهم سيشعرون بالانتماء إليه.

ج –الاهتمام بالعنصر البشري.

و هناك إجراءات أخرى المقترحة لتأهيل القطاع المصرفي تتمثل في التطهير المالي للمصارف العمومية، إعادة رسملة البنوك العمومية، فتح رأس مال المصارف العامة.

2: آثار العولمة المالية على الجهاز المصرفي الجزائري:

والتي تمثلت أهم ملامحها فيما يلي :

1.2. تغير هيكل الخدمات المصرفية:

ان أثر العولمة المالية على الجهاز المصرفي في مجال إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية، قد امتد بشكل غير مباشر و تمثل في دخول مؤسسات غير مصرفية مثل شركات التأمين، وصناديق الاستثمار كمنافس قوي للبنوك التجارية في مجال الخدمات التمويلية، مما أدى إلى تراجع دور البنوك التجارية في مجال الوساطة المالية.

وقد انعكس هذا بشكل كبير على أعمال البنوك وهيكل الخدمات التي تقدمها وذلك على النحو التالي (النشرة الاقتصادية لبنك الإسكندرية،، 2003):

– حدثت تغيرات هامة في هيكل ميزانيات البنوك حيث تنوعت مصادر الأموال ومجالات توظيفها فلم يعد المصدر الرئيسي لأرباح البنوك يتحقق من الائتمان المصرفي؛

– أدى دخول البنوك التجارية في عمليات بنوك الاستثمار إلى توسيع دائرة المخاطر التي تواجه أعمالها لتشمل مخاطر السوق بالإضافة للمخاطر الائتمانية ؛

– شهدت البنوك في معظم دول العالم تغيرات هامة في مكونات الودائع تمثلت في اتجاه نسبة الودائع لأجل وودائع التوفير وشهادات الإيداع إلى إجمالي الودائع للتزايد بشكل واضح مقابل انخفاض حجم الودائع الجارية.

وكنتيجة طبيعية لإعادة هيكلة الخدمات المصرفية توجهت البنوك وخاصة البنوك التجارية إلى التحول إلى ما يسمى بالبنوك الشاملة.

2.2. التحول إلى البنوك الشاملة:

إن التغيرات المصرفية العالمية التي عكستها العولمة على أداء البنوك أدت إلى ظهور ونمو كيانات مصرفية جديدة تمثلت في البنوك الشاملة والتي تعني تحول البنوك التجارية بل وباقي البنوك إلى البنوك الشاملة، التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل والتوظيف وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات؛ أي أن هذا النوع من البنوك أصبح يجمع بين وظائف البنوك التجارية التقليدية والبنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار وبنوك الأعمال أي أنها تقوم بأعمال كل البنوك. وتهدف البنوك الشاملة من خلال تبني سياسة التنويع إلى استقرار حركة الودائع والموازنة بين السيولة والربحية وتقليل درجة المخاطر المصرفية التي تعتبر أحد أهم مزايا المشتقات المالية (المطلب، 2002-2003، صفحة 38). و من هذا المنطلق يمكن القول أن (المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، 2002-2003، صفحة 19):

- البنوك الشاملة تعمل على فلسفة التنويع في مصادر التمويل و مجالات الاستثمار بهدف توزيع المخاطر و زيادة الايرادات و الأرباح.
- البنوك الشاملة تتعامل مع كافة الأدوات المالية و مشتقاتها و تقدم كافة أنواع الخدمات التي يطلبها العملاء.
- تتكيف البنوك الشامل مع كل ما هو جديد في مجالات النشاط، أو في نظم و وسائل تقديم الخدمات المصرفية، أو في مجال صناعة السوق، أو في مجالات التفعيل الاستثماري و ما تتطلبه من ابتكارات متميزة تضمن له زيادة الحصة السوقية و القدرة التنافسية.

3.2– تنويع النشاط المصرفي والاتجاه إلى التعامل في المشتقات المالية الجديدة:

يشمل تنويع النشاط المصرفي على مستوى مصادر التمويل إصدار شهادات إيداع قابلة للتداول والاتجاه إلى الاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي، وعلى مستوى الاستخدامات والتوظيفات تم تنويع القروض الممنوحة وإنشاء الشركات القابضة المصرفية و التوسع في عمليات التمويل التأجيري، و إنشاء صناديق الاستثمار، و ممارسة نشاط التأمين وغيرها. ومن ناحية أخرى وصل تنويع النشاط المصرفي إلى مداه في ظل العولمة عندما أضافت البنوك إلى أنشطتها المشتقات المالية حيث أخذت تتعامل مع العقود الآجلة وحقوق الشراء الاختيارية، إلى جانب عقود المبادلةSWAP (المطلب، العولمة و اقتصاديات البنوك، 2002-2003، صفحة 39).

لقد سمحت العولمة المالية بفتح مجالات واسعة للأنشطة المصرفية إلا أن ذلك صاحبه إعادة النظر في النظم الإشرافية، أين ظهرت نظم جديدة مثل مقررات لجنة بازل للإشراف المصرفي.

4.2- احتدام المنافسة بين البنوك في السوق المصرفية:

مع تزايد أثر العولمة المالية أصبحت المنافسة تشتد في السوق المصرفي محليا و عالميا، و أصبح أي بنك من البنوك عرضة للتعرض للعديد من المخاطر، و بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهة هذه المخاطر وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة، وفي هذه الظروف تأسست لجنة بازل للإشراف المصرفي التي أقرت عام 1988 معيارا موحدا لكفاية رأس المال ليكون ملزما لكافة البنوك العاملة في النشاط المصرفي كمعيار دولي أو عالمي للدلالة على مكانة المركز المالي للبنك وتقوية ثقة المودعين فيه من منظور تعميق ملاءة البنك (المطلب، العولمة و اقتصاديات البنوك، 2002-2003، الصفحات 79-80). و قد التزمت العديد من الدول بهذا المعيار إلا أن التطورات الحادة التي شهدتها الساحة المالية خلال التسعينيات قد قلصت من فاعليته كوسيلة للتأكد من أن متطلبات رأس المال تتناسب مع المخاطر الحقيقية التي تواجهها البنوك.

إن الاتفاق بازل فرض قواعد مشددة على البنوك من أجل التوصل إلى رقابة داخلية واعية وعالية الكفاءة يدعمها وجود رقابة واسعة النطاق من قبل السلطات الرسمية وسط مناخ يتسم بالشفافية الكاملة وباحتدام المنافسة بين البنوك خاصة مع تحرير تجارة الخدمات المالية التي نصت عليها اتفاقية "الجات".

5.2- الاندماج المصرفي:

منذ بداية التسعينات من القرن الماضي بدأت تبرز اتجاهات جديدة لدى المصارف العالمية لمواكبة التطورات التكنولوجية و تيار العولمة المالية التي تنطوي على المخاطر المرتفعة، و مواجهة المنافسة الشديدة من خارج القطاع المصرفي و تمثلت أهم هذه الاتجاهات في تزايد عمليات الاندماج المصرفي، و ذلك بهدف تكوين كيانات مصرفية عملاقة قادرة على المنافسة على المستوى الدولي و تستطيع الالتزام بمقررات لجنة بازل لكفاية رأس المال، بالإضافة إلى التمكن من الاستثمار في تكنولوجيا الصناعة المصرفية، و قد بدأت عمليات الاندماج المصرفي في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان و الدول الأوروبية و كذلك في الدول النامية و بعض الدول العربية.

و يمكن تعريف الاندماج " على أنه اتفاق يؤدي إلى اتحاد بنكين أو أكثر و ذوبانهما في كيان مصرفي واحد، بحيث يكون الكيان الجديد ذو قدرة أعلى و فعالية أكبر على تحقيق أهداف كان لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين الكيان المصرفي الجديد" (المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، 2002-2003، صفحة 153).

من أهم الدوافع التي أدت للاندماج نذكر (شيخي و تمجغدين، 2004):

- انخفاض العائد المتحقق من الأنشطة المصرفية التي تتجه نحو الانكماش.
- الاستفادة من مزايا الانتاج الكبير و تحقيق معدل تركز عالي في الأسواق المصرفي، مما سيزيد دعم الثقة أكثر من طرف العملاء و الارتقاء بمستوى جودة الخدمات المصرفية.
- أمكانية تقديم خدمات تمويلية كبيرة الحجم لنوعية معينة من العملاء.
- الاستفادة من الانتشار الجغرافي و تحقيق التوازن بين الفروع ذات الفائض و أخرى ذات العجز.

- تخفيض تكاليف الرقابة و المتابعة و الدعاية و التدريب و غيرها.
- التوسع في استخدام الأدوات المصرفية الجديدة.

6.2- خوصصة البنوك:

لعل من أهم آثار العولمة المالية عل الأجهزة المصرفية خاصة في بلدان النامية هو خوصصة البنوك التي تعتبر عنصرا حاسما في إصلاح القطاع المصرفي، وتحرير ظروف الدخول في مجال الصناعة المصرفية لجعلها موضع منافسة (مالكولم، 1999) .

تتمثل أهم دوافع الاتجاه نحو خوصصة القطاع البنكي في مواجهة المتغيرات المصرفية العالمية والتكيف مع ماجاءت به اتفاقية تحرير الخدمات المالية في إطار اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية إلى جانب تدعيم مفهوم البنوك الشاملة ومواجهة المنافسة في السوق المصرفية وزيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية، وتقليل معدلات المخاطرة (المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، 2002-2003، الصفحات 33-34) ، و تعميق المشاركة في الثورة المصرفية، و جذب التكنولوجيا المصرفية المتقدمة، و ضخ رؤوس أموال جديدة، و تطوير الإدارة و الارتفاع بمستوى كفاءة العاملين وزيادة الانتاجية، و تحسين الخدمات المصرفية و توسيع النطاق الجغرافي و النوعي للخدمات و الأنشطة و تطويرها باستمرار، و إيجاد أفضل فرص للاستثمار و تنمية سوق رأس المال؛ خاصة مع بروز فكرة الاندماج المصرفي وقيام كيانات مصرفية عملاقة من شأنها التأثير سلبا على البنوك الصغيرة.

و من بين أهداف الخوصصة زيادة المنافسة في السوق المصرفية و تحسين الأداء الاقتصادي؛ زيادة المعروض من الأوراق المالية و تطورها و زيادة سعة السوق؛ تحديث الادارة و زيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية، و ترشيد الانفاق العام و إدارة أفضل للسياسة النقدية.

7.2- ظهور البنوك الإلكترونية:

ابتداءا من سبتمبر 2005 و تطبيق برنامج MEDA و برنامج البنك الأوروبي للإستثمار، و الانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة و اتفاق تحرير التجارة في الخدمات المالية، أدى إلى تحديث البنوك الجزائرية عن طريق إدخال و استخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة و التي ساهمت إلى حد ما إلى تطوير العمل المصرفي في الجزائر، إلا أن الفجوة التكنولوجية بين البنوك الجزائرية و الأجنبية ما زالت كبيرة.

كما يعد التقدم التكنولوجي من أهم المتغيرات التي ساهمت في إحداث تحول جذري في أنماط العمل المصرفي في عصر العولمة، حيث اهتمت البنوك اهتماماً كبيراً بتكثيف الاستفادة من أحدث تقنيات المعلومات والاتصالات والحواسب الآلية وتطويعها بكفاءة عالية بغية ابتكار خدمات مصرفية مستحدثة وتطوير أساليب تقديمها بما يكفل انسياب الخدمات المصرفية من البنوك إلى العملاء بدقة وسهولة ويسر. ولعل من أهم ملامح هذه المنظومة الحديثة هو الانتقال التدريجي من البنوك التقليدية التي لها وجود مادي في شكل فروع ومعاملات إلى "البنوك الافتراضية "والتي تعتمد على شبكة الانترنت في تقديم خدماتها للعملاء وهى ما تسمى "Internet Banks " لتضيف أبعاداً غير مسبوقة للعمل المصرفي .

يستخدم تعبير أو اصطلاح البنوك الإلكترونية (Electronic Banking) أو بنوك الإنترنت (Internet Banking) كتعبير متطور وشامل للمفاهيم التي ظهرت مع مطلع التسعينيات كمفهوم الخدمات المالية عن بعد أو البنوك الالكترونية عن بعد (Remote Electronic Banking) أو البنك المنزلي (Home Banking) أو البنك على الخط (Online Banking) أو الخدمات المالية الذاتية (Self – Service Banking) ، وجميعها تعبيرات تتصل بقيام الزبائن بإدارة حساباتهم وإنجاز أعمالهم المتصلة بالبنك عن طريق المنزل أو المكتب أو أي مكان آخر وفي الوقت الذي يريد الزبون ويعبر عنه بعبارة (الخدمة المالية في كل وقت ومن أي مكان).مما أدى إلى تحرير العملاء من قيود الزمان والمكان وتوفير الوقت والجهد لعملاء البنوك (البنوك الالكترونية).

لذا فقد بات لزاماً على البنوك أن تواجه هذا التحول التكنولوجي بسرعة وكفاءة عالية والعمل على استيعاب أساليب التكنولوجيات المتطورة. إن العولمة المالية إلى جانب ما يمكن أن يترتب عنها من آثار إيجابية على الجهاز المصرفي، يمكن أن تنعكس سلبا على هذا الأخير حيث يمكن أن تتسبب فيما يلي:

- تزايد حدوث الأزمات بالبنوك.
- في إطار العولمة المالية تزايدت المنافسة بين البنوك وخاصة بعد تزايد عمليات الاندماج بين المؤسسات المالية بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة، إلى جانب ظهور البنوك متعددة الجنسيات.

8.2- إضعاف قدرات البنوك المركزية على التحكم في السياسة النقدية:

إن النظرية الاقتصادية تظهر أن هدف التحرير الكامل لحركة رؤوس الأموال لا يمكن أن يتحقق في نفس الوقت مع ثبات سعر الصرف واستقلالية السياسة النقدية. فالانفتاح على أسواق رأس المال العالمية يؤدي إلى تقليل مجالات العمل الممكنة أمام السياسة النقدية (آدا، 1998، صفحة 124) ، أين يصبح من الصعب على البنوك المركزية التحكم في السياسة النقدية، فمثلا الضغوط التضخمية الناتجة عن التدفقات الكبيرة والمفاجئة لرأس المال الأجنبي، تجعل من الصعب اتخاذ القرارات المتعلقة بتنظيم وتوقيت السياسات الاقتصادية اللازمة، كما تبين أيضا أن التغير المفاجئ في اتجاه تدفق رأس المال، قد يجعل السلطات المالية والنقدية عاجزة عن كبح سرعة هذه التدفقات عندما يشعر أصحاب رؤوس الأموال بعدم توفر المردودية اللازمة لاستثماراتهم المالية أو بمخاطر قد تنجم عن ضعف أداء النظام المصرفي. و مما يدل على ذلك بوضوح ما حدث من أزمات للجهاز المصرفي في دو جنوب شرق آسيا وعجز البنوك المركزية عن إنقاذ العملة الوطنية وسعر الصرف في تلك الدول من التدهور والانخفاض في قيم العملات الوطنية المتتالي (المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، 2002-2003، صفحة 46).

9.2- انتشار عمليات غسيل الأموال:

تعد عمليات غسيل الأموال من أخطر الجرائم الاقتصادية التي يشهدها عصرنا الحديث، حيث فرضت هذه الظاهرة نفسها في مختلف دول العالم، المتقدم منها والنامي على حد سواء في ظل التحرر المالي الذي تشهده أسواق المال العالمية. ففي ظل العولمة والتجارة والصيرفة الالكترونية ونمو فعالية أسواق المال الدولية، أصبح من اليسير انتقال رؤوس الأموال عبر الدول المختلفة، وقد حمل هذا في طيَّاته تنامي حركة الجريمة المنظمة وتزايد حركة تداول أموال

المنظمات الإجرامية على المستوى المحلي والدولي بهدف تغيير صفة الأموال التي تم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة مثل تجارة المخدرات وتهريب السلاح وتجارة الرقيق وأعمال الفساد الإداري والرشوة؛ لتظهر كما لو كانت قد تولدت من مصدر مشروع، ويطلق على هذه العمليات "غسيل الأموال"() التجارة الالكترونية وغسيل الأموال، (2016).

قد تواصل ظاهرة غسيل الأموال نموها بشكل متزايد في ظل العولمة المالية مما يهدد الاستقرار الاقتصادي، ويكمن حجم المشكلة في ضخامة الأموال التي يتم غسلها كل عام والتي تتدفق عبر النظام المالي العالمي، ويعتبر البنك طرفا أصليا مشاركا في عمليات غسيل الأموال وتقديم التسهيلات اللازمة لضخ الأموال المشبوهة في الاقتصاد القومي، لاسيما وأن المنافسة العالمية قد ساهمت في تسهيل نقل هذه الأموال من دولة إلى أخرى، حيث ترحب البنوك بالأموال القادمة إليها رغبة في جذب الودائع بصرف النظر عن مصدرها مادامت الأرباح التي ستتحقق طائلة (لبنك الاسكندرية، 2003).

من خلال ما سبق يظهر أن للعولمة المالية العديد من الآثار على الجهاز المصرفي، منها ما هو إيجابي ومنه ما هو سلبي، الشئ الذي يجعل من الضروري على الجهاز المصرفي مواجهة هذه التغيرات من خلال إصلاح هياكله وتطوير أدائه بما يتوافق ومتطلبات العولمة المالية ووضع السياسات اللازمة من أجل تعظيم الآثار الايجابية وتقليل الآثار السلبية.

10.2- تطبيق أسلوب الحوكمة في البنوك:

أصبحت قضية الحوكمة على قمة اهتمامات مجتمع الأعمال الدولي و المؤسسات المالية العالمية إثر العديد من الأحداث التي وقعت خلال العقدين الماضيين، خاصة الانهيارات المالية التي حدثت بأسواق عدد من دول جنوب شرق آسيا و أمريكا الجنوبية و التحول إلى نظام السوق المفتوح و انتهاج سياسة التحرير الاقتصادي و الخوصصة بعدد من دول شرق أروبا (النشرة الاقتصادية، 2003). واشتملت الحوكمة على عدة مبادئ وهي: المبادئ الخاصة بحقوق المساهمين؛ المبادئ الخاصة بالمساواة في معاملة المساهمين؛ المبادئ الخاصة بدور ذوي المصالح؛ المبادئ الخاصة بالإفصاح و الشفافية؛ و المبادئ الخاصة بمسؤوليات مجلس الإدارة.

نظرا للدور الحيوي الذي تقوم به البنوك في أي اقتصاد، فإن تطبيق الحوكمة في الجهاز المصرفي يعد أمرا في غاية الأهمية بضمان سلامة الجهاز المصرفي و تحقيق الكفاءة في الأداء و لدعم دوره في خدمة الاقتصاد الوطني.

بالإضافة إلى أن الحوكمة من المنظور المصرفي تعني تطوير الهياكل الداخلية للبنوك بما يؤدي إلى تحقيق الشفافية في الأداء و تطوير مستوى الإدارة و وجود قوانين واضحة تحدد دور هيئات الإشراف و الرقابة على الجهاز المصرفي.

حيث وفقا للجنة بازل ترى أن الحوكمة من المنظور المصرفي تتضمن الطريقة التي تدار بها المؤسسات المصرفية بواسطة مجالس إدارتها، و الإدارة العليا. و حسب لجنة بازل فإن تحقيق الرقابة الصرفية بشكل فعال لن يتم إلا في وجود تطبيق سليم للحوكمة داخل الجهاز المصرفي، عن طريق:

- الرقابة من خلال مجلس الإدارة و هيئات الإشراف و الرقابة الداخلية.

- الرقابة من خلال أشخاص ليس لهم صلة بالعمل اليومي في مجالات العمل المختلفة لضمان حياد و سلامة الرقابة.
- رقابة مباشرة على مجالات العمل المختلفة في البنك.
- ضرورة وجود وظائف مستقلة لإدارة المخاطر و المراجعة.

أ- آليات تكييف الجهاز المصرفي الجزائري مع متطلبات العولمة: يحتاج الجهاز المصرفي الجزائري إلى آليات خاصة للاندماج في النظام المالي العالمي ومواجهة عمليات تحرير تجارة الخدمات المصرفية والعولمة المالية، وذلك بهدف تعظيم الآثار الإيجابية وتقليل الآثار السلبية للعولمة المالية إلى أقل درجة ممكنة، وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية وذلك من خلال جملة من الإجراءات منها:

- توسيع و تنويع قائمة المنتجات والخدمات المالية قصد تلبية متطلبات المواطنين بما فيه خدمات الصيرفة الاسلامية؛
- تنمية مهارات العاملين بالبنوك للارتقاء بالأداء المصرفي وتبني سياسة التسويق المصرفي الحديث؛
- التكيف مع المعايير المصرفية الدولية (تفعيل الدور التوجيهي و الرقابي للبنك المركزي، تحديث نظم الإدارة و السياسات المصرفية، وضع آلية للتنبؤ المبكر بالأزمات المصرفية، تدعيم رؤوس أموال البنوك)؛
- التقليل من ظاهرة البيروقراطية والعلاقات الخاصة مع الزبائن، واستخدام الأساليب الحديثة في الإدارة والتنظيم؛
- تكثيف البيئة المصرفية بمضاعفة عدد المصارف الخاصة والعمومية، المحلية والأجنبية، لتشجيع اقتصاد السوق القائم على المنافسة والتنافسية؛
- تطوير دعامة المواصلات لكي تنتقل المعلومات والمعطيات بشكل أسرع وأوثق سواء محليا أو عالميا واستخدام تقنيات الإعلام الآلي؛
- التحول إلى البنوك الشاملة من خلال تنويع البنوك لخدماتها كخطوة أولى نحو مواجهة المنافسة المصرفية العالمية؛
- تقوية قاعدة رأسمال البنوك الوطنية وزيادة عمليات الاندماج المصرفي بين البنوك الوطنية أو الأجنبية لمواجهة البنوك العملاقة في السوق المصرفية؛
- الاهتمام بالاستثمار في العنصر البشري من خلال نظم تدريبية متطورة وتطوير أدائهم في مجال استيعاب المستجدات المصرفية، والاستعانة بالخبرات المحلية والأجنبية في هذا المجال؛
- التعامل مع الابتكارات المصرفية الحديثة المتمثلة في المشتقات والعقود المستقبلية وعقود الاستثمار مثل عقود الاختيار ومقايضة الأوراق المالية والمبادلات ؛
- إعادة هيكلة القطاع المصرفي عن طريق تشجيع الاندماج بين المصارف المحلية وخاصة الصغيرة منها لإنشاء وحدات مصرفية كبيرة يمكنها تقديم خدمات مصرفية متنوعة ومتكاملة وبتكلفة تنافسية؛
- توسيع قاعدة ملكية المصارف لجعل إدارتها مسؤولة أمام شرائح أوسع من المساهمين وتقليل ملكية القطاع العام فيها؛

- رفع الحد الأقصى لرأس المال المدفوع والمصرح به حتى تستطيع المصارف تلبية التزاماتها الحاضرة والمستقبلية في عالم تتسم فيه حركة رؤوس الأموال بسرعة فائقة؛
- التوجه نحو الاندماجات الإقليمية كخطوة أولى نحو الاندماج في النظام المالي والمصرفي العالمي؛
- رفع مستوى أداء وإدارة المخاطر واختيار أفضل الوسائل وانسبها لعلاج الأزمات المصرفية والمالية؛
- الالتزام بمقررات لجنة بازل للإشراف المصرفي من أجل مواجهة المخاطر المصرفية وإدارتها؛
- الرقابة الوقائية، وتعني استخدام طرق أفضل من مجرد مراقبة وتتبع أعمال البنوك التجارية، وزيادة المقدرة على التنبؤ بالأزمات المصرفية قبل حدوثها، وبالتالي الحد من آثارها السلبية على الجهاز المصرفي؛
- عقلنة تسيير البنوك، وذلك من خلال فصل وظيفة المدير العام عن وظيفة رئيس مجلس الإدارة بهدف تقوية الرقابة الداخلية للبنوك، إلى جانب تكوين مدراء محترفين مخصصين لهذه الوظيفة مع الأخذ بعين الاعتبار مهاراتهم وخبرتهم وليس على أساس اعتبارات سياسية وشخصية؛
- إجراء إصلاحات عميقة لنظام الحوافز والمكافئات الخاصة بمسيري ومديري القطاع، بطريقة تجعلهم يستفيدون من حوافز مالية، لكن بالمقابل يجب عليهم أن يتحملوا المسؤولية في حالة عدم الانضباط في التسيير والمراقبة؛ تحسين الشفافية والإفصاح وتطوير نظم المحاسبة لتتناسق مع النظم والمعايير العالمية؛
- تفعيل عملية خوصصة القطاع المصرفي من أجل ضمان أداء وفعالية أكبر.

3 : متطلبات نجاح التحرير المالي في الجزائر:

عرف العالم في العقود الأخيرة و حتى منذ بدايات القرن الواحد و العشرين تحولات اقتصادية متسارعة و متلاحقة، اتسمت بإطلاق قوى السوق و تحرير المبادلات التجارية و حركة رأس المال و إزالة وتخفيض القيود التشريعية و التنظيمية. و محاولة لاستيعاب هذه التحولات التي يعيشها العالم حاليا و التي تدفع اقتصاديات العالم نحو تبني آليات التحرير الاقتصادي بشكل عام و التحرير المالي بشكل خاص، و من أبرز هذه المتغيرات:

- إنهيار الاتحاد السوفيتي و تحول الأنظمة الاشتراكية نحو اقتصاد السوق.
- تزايد الاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية.
- إنشاء المنظمة العالمية للتجارة و تحرير (OMC) تجارة الخدمات المالية.
- تزايد دور المؤسسات الدولية في إدارة الشؤون الاقتصادية.

1.3- متطلبات نجاح التحرير المالي:

ولعل من أهمها توفر بيئة اقتصادية مستقرة، حيث يعد استقرار الاقتصاد الكلي ركيزة أساسية قبل تبني سياسة التحرير المالي، فالبيئة الاقتصادية المستقرة تغيب عنها مخاطر التضخم (ماكينون، 1996، صفحة 16).

أ- وعجز الموازنة وغيرها من المخاطر التي تؤثر على الانفتاح على النظام المالي العالمي ومن ثم الاندماج فيه. وتولى الأهمية الى العناصر التالية (اندوراس، 2005، صفحة 88):

- ✓ سياسة نقدية موجهة نحو الاستقرار؛ سياسة مالية فعالة وأسعار الصرف تدعم الإستقرار المالي،

- ✓ توافر قطاع مالي كفئ ومستقر؛ توفر نظام قانوني و إشرافي مناسب: وذلك من خلال (الغني، آثار التحرير المالي على اقتصاديات الدول العربية، ماجستير، تخصص نقود و مالية، 2007):

ب– مراعاة التدرج و السرعة في تطبيق برنامج التحرير المالي: ثمة منهجان للتحرير المالي أحدهما مباشر وفيه يتم تحرير القطاع المالي الداخلي والقطاع المالي الخارجي في آن واحد، وتتم كافة إجراءات التحرير في وقت واحد، والآخر تدريجي وهو التحرير الذي يتم في شكل متسلسل ومتأني في إجراءاته وتطبيقه بحيطة وحذر.

2.3– التحرير المالي في الجزائر:

أولت السلطات الجزائرية اهتماما كبيرا بإصلاح وتحرير قطاعها المالي والمصرفي، ومن أجل تفعيل دور البنوك والتقليل من القيود المفروضة عليها وتعميق مسار التحول إلى اقتصاد السوق الذي بدأته نهاية الثمانينات، أصدرت قانون النقد والقرض بموجب قانون 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990 ضمن سياق الإصلاحات المالية والمصرفية و سياق التحرير المالي، وأشتمل هذا القانون على كل المبادئ التي جاءت في قانون القرض والبنك لسنة 1986 وقانون تكييف الإصلاح 1988، بالإضافة إلى مبادئ جديدة متعلقة بسياسة التحرير المالي كالتحرير التدريجي لمعدلات الفائدة، وإعادة الاعتبار للسياسة النقدية ولدور النظام البنكي، وفتح المجال المصرفي المحلي أمام المنافسة الأجنبية وتحرير حساب رأس المال وفقا لمنهج المتعلق بالتحرير المال R. Mc KINNON et E. SHAW المتعلق بالتحرير المالي ومن أهم النقاط التي تضمنها قانون النقد والقرض هو إحداث علاقة جديدة بين مكونات المنظومة المصرفية من جهة، وبينها وبين المؤسسات الاقتصادية العمومية من جهة أخرى، حيث أصبحت البنوك بموجب القانون90-10تضطلع بدور مهم في الوساطة المالية سواء من خلال جمع الودائع وتعبئتها أو في مجال منح القروض وتوجيهها إلى تمويل مختلف الاستثمارات. وبهذا جاء قانون النقد والقرض بمجموعة من التدابير أهمها:

- منح الاستقلالية للبنك المركزي الذي أصبح يسمى ببنك الجزائر و اعتباره سلطة نقدية حقيقية ، مستقلة عن السلطات المالية، يتولى إدارة وتوجيه السياسة النقدية في البلاد، إلى جانب إعادة تنظيمه وذلك بظهور هيئات جديدة تتولى تسييره وإدارته ومراقبته.
- تفعيل دور السوق النقدي في التنمية وتمويل الاقتصاد الوطني وفتحه أمام البنوك الخاصة المحلية والأجنبية لمزاولة أنشطتها المصرفية، إلى جانب الإقرار بإنشاء سوق للقيم المنقولة سميت ببورصة الجزائر.
- تعديل مهام البنوك العمومية لزيادة فعاليتها في النشاط المصرفي وفي دورها في تمويل الاقتصاد الوطني كوسيط مالي، وذلك بإلغاء التخصص في النشاط المصرفي وتشجيعها على تقديم منتجات وخدمات مالية ومصرفية جديدة ومتنوعة، والسماح لها بالاستثمار في مجال الأسواق المالية و مواجهة المنافسة الناتجة عن انفتاح السوق النقدي أمام البنوك الخاصة برأس مال محلي و أجنبي و إنشاء سوق للقيم المنقولة.

4: تقييم أداء القطاع البنكي الجزائري في ظل التوجه نحو التحرير المالي:

يعتبر القطاع البنكي حلقة الربط بين الأنظمة المالية الدولية، خاصة بعد التطورات الاقتصادية التي فرضتها العولمة عامة و العولمة المالية خاصة؛ حيث أصبح التوجه نحو تحقيق التنمية الاقتصادية و تبني سياسة تحرير النظام المالي و

الانفتاح الاقتصادي بالاعتماد على القطاع البنكي، باعتباره قناة للتدفقات النقدية و دعم النظام المالي لتحقيق تكامله مع الأسواق و المؤسسات المالية الدولية.

1.4.تطور مؤشرات التحرير المالي في الجزائر

أ–مؤشر السيولة المحلية (M2/PIB): و يستند الباحثون الاقتصاديون لهذا المؤشر لمعرفة كفاءة السياسة النقدية في تطبيق إجراءات التحرير المالي. و الجدول01 يبين تطور مؤشر السيولة في الجزائر (2010-2016)

الجدول01: "تطور مؤشر السيولة المحلية في الجزائر خلال الفترة 2010–2016"

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
M2/PIB	69.05	68.06	67.95	71.73	79.31	82.05	79.37

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر (2010-2016)

من خلال المعطيات أعلاه نلاحظ تزايد النقود و أشباه النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي. و تتسم هذه الفترة بتغير كل من المجموع النقدي و الناتج المحلي الاجمالي فتطورا بنفس المعدل تقريبا حيث سجلا في المتوسط 12.83 و 12.66 على التوالي، و بالتالي هذا التطور لمؤشر السيولة يدل على تحسين مؤسسات الوساطة المالية في تقديم الخدمات المالية و توسع حجم النشاط المالي و دور القطاع البنكي في تعبئة المدخرات، و هو ما يتفق مع نظريات التحرير المالي.

ب– إجراءات التحرير البنكي في الجزائر: من خلال:

- **أدوات السياسة النقدية:** بدأت السلطات النقدية في تطبيق اجراءات التحرير التدريجي للقطاع المالي منذ 1990 بتحرير أسعار الفائدة، حيث تعد معدلات الفائدة أحد أهم عناصر التحرير و التحديد الاداري لها شكل من أشكال الكبح المالي، أما هوامش معدلات الفائدة ركيزة النشاط البنكي للبنوك التجارية.

أما بخصوص أداة الاحتياط القانوني، فالاعتماد على رفع نسبة الاحتياط القانوني تعد من بين مظاهر الكبح المالي و آلية رقابية على القطاع البنكي(المادة93 قانون النقد و القرض 10/90) يحدد نسبته بنك الجزائر من خلال جملة من الآليات الرقابية أهمها تكييف الجهاز التنظيمي مع لجنة بازل2 و بازل3، ممارسة المراقبة اللصيقة، إنشاء وسادة الأمان، في 2016 مراجعة تنظيم الرقابة الداخلية للبنوك و المؤسسات المالية، تبنى مفهوم الحوكمة، و تطوير التطبيق المتعلق بطريقة"CAMEL" بتطوير المشروع المعلوماتي"SYNOBA".

- **دعم النشاط الاقتراضي الموجه للقطاع الخاص:** حيث حققت الجزائر أكبر نسبة تمويل القطاع الخاص 20.3% سنة 2016، كما اتضحت معالم التوجه نحو التحرير المالي الموسع بإلغاء القرض الاستهلاكية و إلزام البنوك بتمويل تجارتها الخارجية بالقرض المستندي الغير قابل للإلغاء و المؤكد فقط، ومن خلال نسبة في الشراكة الوطنية المعتمدة 51% (قانون المالية التكميلي 2009، الأمر 04-10).
- **اصلاحات البنية الأساسية للقطاع البكي:** عملت السلطة النقدية (بنك الجزائر) إلى تطوير نظم الدفع و التسوية، و إنشاء مكاتب الاستعلام عن الائتمان البنكي، و إنشاء مؤسسة ضمان الودائع البنكية، و تجسيد قواعد الشفافية و الحوكمة البنكية و الاستغلال الأمثل للموارد المجمعة.

ت– تحرير أسعار الصرف و حركة رؤوس الأموال: من خلال إصلاح نظام الصرف الجزائري في ظل التوجه نحو التحرير المالي؛ و تخفيف القيود على حركة رؤوس الأموال.

2.4. تقييم أداء القطاع البنكي في الجزائر في ظل التوجه للتحرير المالي:

توجهت الدول النامية إلى تحرير أسعار الفائدة بشكل تدريجي، حيث يسمح هذا التحرير بتفعيل دور القطاع المصرفي في تعبئة الموارد، و بالتالي ضمان الأداء الاقتصادي للمدخرات المحلية و توظيفها بالشكل الذي تدعم النمو الاقتصادي. و الجدول الموالي يوضح حركة أسعار الفائدة الدائنة والمدينة خلال الفترة(2010–2016) في الجزائر:

الجدول 02: تطور معدلات الفائدة الحقيقية في ظل التوجه إلى التحرير المالي في الجزائر خلال الفترة (2010–2016) **(نسبة مئوية)**

السنوات	سعر الفائدة الاسمي الدائن	سعر الفائدة الاسمي المدين	معدل إعادة الخصم	معدل التضخم	سعر الفائدة الحقيقي الدائن	سعر الفائدة الحقيقي المدين
2010	1.75	8	4	3.91	-2.16	4.09
2011	1.75	8	4	4.52	-2.77	3.48
2012	1.75	8	4	8.89	-7.14	-0.89
2013	1.75	8	4	3.25	-1.5	4.75
2014	1.75	8	4	2.91	-1.16	5.09
2015	1.75	8	4	4.78	-3.03	3.22
2016	1.75	8	3.5	6.40	-4.65	1.60

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر (2010–2016

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن تغير معدلات الفائدة الدائنة و المدينة راجع إلى معدلات التضخم. و من خلال متابعة تغير معدل إعادة الخصم يبين أن التغير في معدلات الفائدة الاسمية الدائنة أو المدينة لم يكن خاضعا للتغير في معدل إعادة الخصم حيث بقيت مستقرة بـ 17.5.أما في سنة 2016 سجل تخفيض في معدل إعادة الخصم إلى 3.5% و ذلك راجع لقرار البنك المركزي للقضاء على آثار تقلص السيولة البنكية التي تراجعت ب 1011.7 مليار دينار، كون المبالغ المتسببة في إقتطاع السيولة أصبحت تفوق المبالغ المساهمة في زيادتها.

و فيما يلي سيعرض الجدول 03 نسبة كل من حجم الائتمان منسوبا إلى إجمالي الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر:

الجدول 03: نسبة حجم الائتمان المحلي من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (2010–2016)

(نسبة مئوية)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الجزائر	-7	-5	-2	3	18	40	55

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر (2010-2016)

من خلال الجدول أعلاه يبين أن نسبة الائتمان المحلي إلى إجمالي الناتج المحلي ضعيفة في الجزائر، غير أنها سرعان ما عرفت معدلات نمو مرتفعة إذ سجلت 18% و 40% و 55% عام 2014-2015-2016 على التوالي إذ

عرفت هذه الفترة تنوع أنشطة البنوك، و زيادة فروعها، و الاهتمام بتمويل المشاريع الاقتصادية محليا بعد انخفاض أسعار البترول. وتعد نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الناتج المحلي مؤشرا على توظيف النقود في الاقتصاد، و ضعفه يعني وجود نقود معطلة اقتصاديا و محتجزة خارج البنوك، و الشكل لموالي يوضح تطور هذا المؤشر خلال الفترة (2016-2009)

الشكل 01: إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي

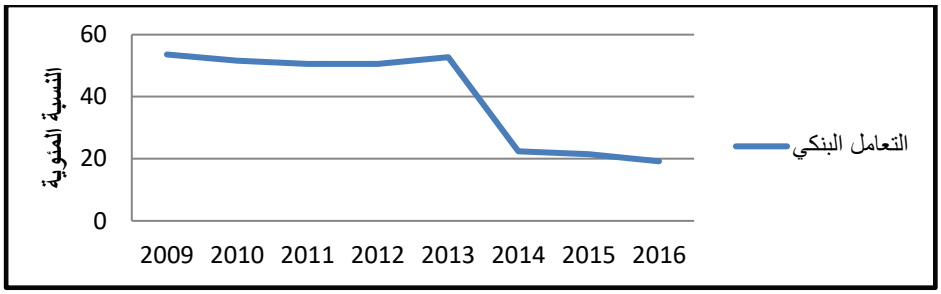

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر (2009-2016)

من خلال الشكل يتبين أن هناك تذبذب في مؤشر التعامل المصرفي، و لكن يقابله زيادة في الناتج المحلي الاجمالي من سنة لأخرى، لكن يبقى الحكم غامضا على قدرة البنوك على جذب المدخرات مادام لم تعرف نوعية الودائع.

يبرز مؤشر "نسبة القروض البنكية الممنوحة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الاجمالي" مدى مساهمة القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية و يمكن توضيح مدى تطور هذا المؤشر في الجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول04: نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي نسبة مئوية

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
ق.خ/ PIB	11.8	16.0	13.0	12.8	16.0	15.0	13.6	14.1	16.3

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر (2005-2013)

من خلال الجدول نلاحظ مؤشر القروض الخاصة إلى إجمالي الناتج المحلي ضعيف جدا خلال فترة الدراسة حيث لم يتعدى 16.3% و هذا راجع لعدة أسباب، ففي غياب سوق متطورة تهيمن القروض المباشرة بنسبة 85.8% من القروض الموجهة نحو القطاع العام سنة 2016، و قد اعتمد البنك المركزي على التشريع من خلال تحديد مخاطر الاقتراض و تقليل نسب حدوثها بالحد من تمويل القروض ذات المخاطر كالقروض الشخصية التي تهدف إلى تمويل السيارات السياحية، غير أن هذه الاجراءات تخالف أحد أهم الاسس النظرية للتحرير المالي، و هي التخلي عن سياسة توجيه القروض من أجل تحرير عمليات الاقراض و خضوع أسعار الفائدة لقوى السوق. في حين يبقى القطاع الخاص يحظى بتمويل أقل مقارنة بالقطاع العام، و هو ما يتناقض مع البرامج الاقتصادية لتشجيع الخوصصة و دعم القطاع الخاص.

خاتمة :

إن البنوك الجزائرية بعد الاستقلال كانت تمثل المورد الأساسي في تمويل المؤسسات العمومية دون أن يكون لها سلطة القرار فيما يخص منح الائتمان المصرفي، و هو ما جعلها عبارة عن صناديق تمر عبرها التدفقات النقدية تجاه المؤسسات العمومية، و أداة تحت تصرف الخزينة العمومية، الأمر الذي عطل أو لم يسمح بالانطلاقة السليمة و الصحيحة لجهاز مصرفي مستقل يمارس وظيفة الوساطة المالية بفعالية و بعد فشل التجربة التنموية القائمة على التخطيط المركزي و إعادة النظر في التوجه الاقتصادي في بداية الثمانينات و بداية التسعينات، كان من الضروري إعادة النظر في دور الدولة الاقتصادي و حتمية الإصلاحات . و رغم الإصلاحات المصرفية في قانون النقد و القرض و تعديلاته، إلا أن نتائج هذه الإصلاحات لم تكن لها انعكاسات ايجابية في اتجاه تحسين أداء البنوك الجزائرية، و لم تمكن من إرساء أسس منظومة مصرفية قادرة على توفير مناخ تنافسي بين البنوك. و منه أصبح النظام المصرفي الحالي ملزم على مسايرة التطور الحاصل على المستوى العالمي بالقيام بالإصلاحات اللازمة للارتقاء بمستوى الأداء إلى مصاف الأنظمة المصرفية العالمية و لمواكبة التغيرات الاقتصادية المعاصرة.

ويمكن القول أن من متطلبات العولمة المالية والتطورات الاقتصادية الحديثة إصلاح الأنظمة المالية والمصرفية لإتاحة الفرصة لحركة رؤوس الأموال محليا ودوليا واستغلالها أحسن استغلال، وهو ما يجعل الجهاز المصرفي الجزائري أمام تحد كبير لا يقتصر على تطوير البنية التكنولوجية فقط بل الإدارية أيضا وتعزيز الموارد البشرية لأن الصناعة المصرفية الحديثة أصبحت على مستوى عال من التطور والاحتراف.

رغم جهود تطبيق سياسة التحرير المالي في الجزائر منذ سنة 1990 إلا أن السلطات الجزائرية وبعد صدور قانون المالية التكميلي لسنة 2009 أبدت رغبتها في الحفاظ على سيطرتها على القطاع المصرفي وعدم التوسع في مسار التحرير المالي، حيث تم إلغاء قروض الإستهلاك وتم إلزام البنوك بتمويل التجارة الخارجية بالقرض المستندي غير القابل للإلغاء والمؤكد فقط، وهذا ما كان وراء الزيادة في فائض السيولة بحوالي 10 % لدى البنوك الجزائرية، حيث أثرت هذه الزيادة سلبا على المنافسة في ما بين البنوك. وبما أن السلطات الجزائرية أبدت رغبتها في الحفاظ على سيطرتها على القطاع المصرفي وعدم التوسع في مسار التحرير المالي بعد صدور قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ، وكذلك بما أن تطبيق سياسة التحرير المالي في الجزائر لم يؤدّ إلى تحقيق الأهداف المنشودة منه لم يكن له أثر إيجابي على معدلات النمو الاقتصادي المحققة، ولم ينجح في تحسين قدرة المنظومة المالية والمصرفية الجزائرية على جلب وتعبئة المدخرات المالية بالقدر الكافي لتوجيهها بصفة مثلى نحو الاستثمارات المجدية والأكثر إنتاجية، وكان التحسن الحاصل في المؤشرات المالية والنقدية ومعدلات النمو الاقتصادي للجزائر تتحكم فيه عوامل أخرى أقوى من تطبيق هذه السياسة، فيمكن القول أنه من الضروري التخلي عن هذه السياسة والاتجاه نحو حل آخر يمكن أن ينعكس تطبيقه إيجابيا على التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر كالتمويل الإسلامي مثلا، أي تبني الأدوات المالية الإسلامية الخالية من الربا والعمل على تطويرها بما يتناسب مع الاحتياجات المختلفة لجميع فئات الفائض و العجز المالي.

أما فيما يخص هيكلة النظام البنكي و المالي الجزائري في ظل التحرير المالي، فلقد مهد قانون النقد و القرض لأول خطوات تحرير القطاع البنكي، و قد تجسد هذا التحرير مع بداية التسعينات من خلال إنفتاح النظام البنكي

الجزائري على البنوك و المؤسسات المالية الخاصة الوطنية و الجنبية، و التي أصبح بإمكانها أن تفتح فروعها بالجزائر شرط أن تخضع للتشريع الجزائري. و رغم و جود بنوك خاصة إلا أن القطاع العام البنكي لا يزال يهيمن يهيمن على النشاط المالي و المصرفي في الجزائر من خلال السته بنوك عمومية التي تتميز بوجود شبكة من الوكالات تتجارز 1050 وكالة تغطي جميع التراب الوطني، كما أن هذه البنوك العمومية تجمع حوالي 90% من الموارد المالية المتاحة و توزع أكثر من 93% من القروض لكل من القطاع الاقتصادي العام و الخاص، و هذا مقارنة بالقطاع البنكي الخاص الذي يضم عدد قليل من الفروع و الوكالات تصل إلى حوالي 37 وكالة يقتصر تواجدها على المدن الكبرى. و هناك مجموعة من العوامل التي أثرت سلبا على دور القطاع البنكي الخاص سواء في تعبئة الادخار أو في منح القروض، لذكر منها : -يعتبر القطاع البنكي الخاص في الجزائر حديث النشأة، حيث أن معظم البنوك الخاصة ظهرت بعد 1998؛ -اعتماد البنوك الخاصة على تمويل التجارة الخارجية على حساب تمويل المؤسسات المنتجة.

- فقدان الثقة في القطاع البنكي الخاص الوطني بعد فضيحة "بنك الخليفة" ، و تصفية البنك الصناعي و التجاري الجزائري في 2003 ، و التي كان لها آثار سلبية على النظام البنكي الجزائري ككل. و هذا ما دفع بالسلطات القدية إلى تقوية نظام الاشراف و الرقابة على النظام البنكي الجزائري من خلال المرسوم التنفيذي رقم 11-03 الصادر في أوت 2003 و المتعلق بقانون النقد و القرض.

قائمة المراجع:

- البنوك الالكترونية. (بلا تاريخ). http://wwwarabgaw.org/2-banking.htm. تاريخ الاسترداد 11 سبتمبر, 2016، من http://wwwarabgaw.org/2-banking.htm.
- التجارة الالكترونية وغسيل الأموال. (2016). تاريخ الاسترداد 12 10, 2016، من htttp://.hostinganime.com/smartshop/shifa/17.htm.
- قوراري آسية. (2015-2016). التطور المالي و التنمية الاقتصادية في الجزائر – دراسة قياسية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية . الجزائر: جامعة تلمسان- الجزائر.
- الطيب ياسين. (2003).النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية. مجلة الباحث، صفحة 02.
- النشرة الاقتصادية. (2003). ، "الحوكمة الطريق إلى الادارة الرشيدة"، العدد 35. مصر: بنك الاسكندرية.
- آدا جاك. (1998). عولمة الاقتصاد من التشكل إلى المشكلات،" ترجمة مطانيوس حبيب . لبنان: دار طلاس للترجمة والنشر.
- جويلرمو أ.كالفو و مراينهارت كارمن. (سبتمر, 1999). تدفقات رؤوس الأموال،والجدل حول سعر الصرف،والدولرة . مجلة التمويل والتنمية، الصفحات 13-14.
- حريري عبد الغني. (2007). ، "آثار التحرير المالي على إقتصاديات الدول العربية"،مذكرة لنيل شهادة ماجيستير ، تخصص نقود ومالية فرع العلوم الاقتصادية. الجزائر: جامعة شلف.
- رمزي زكي. (1999). العولمة المالية. القاهرة- مصر: دار المستقبل العربي.

- رونالد ماكينون. (1996). النهج الأمثل لتحرير الإقتصاد. مصر: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية الطبعة العربية الأولى.
- قطوش ريم. (2009). برنامج التأهيل الوظيفي المستدام لترقية وظيفة الاستدامة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة مقدمة ماجستير تخصص إدارة أعمال. سطيق – الجزائر: جامعة سطيف.
- كوكب الجميل سرمد.(2000). الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية. الأردن: دار حامد للنشر عمان.
- عبد العزيز سمير محمد. (2001). التكتلات الاقتصادية الاقليمية في إطار العولمة، ط1. مصر: مطبعة الاشعاع الفنية.
- شكوري سيدي أحمد ، و محمد بوزيان. (أفريل 2005). التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر). ملتقى المنظومة البنكية في ظل التحولات الاقتصادية والقانونية، جامعة بشار.
- شكوري سيدي محمد. (2006). التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزا ئر، رسالة ماجيستر تخصص نقود ومالية وبنوك . تلمسان– الجزائر: جامعة ابي بكر بلقايد.
- حسن السيسي صلاح الدين. (2002). قضايا اقتصادية معاصرة. القاهرة – مصر: دار الغريب.
- اندوراس عاطف. (2005). السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية. مصر: مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية.
- عبد المطلب عبد الحميد. (2002–2003). العولمة و اقتصاديات البنوك. القاهرة– مصر: الدار الجامعية.
- بريش عبد القادر. (2006). "التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية و زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع نقود و مالية، جامعة الجزائر.
- قدي عبد المجيد. (2003). المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- زيدان محمد. (5 و 6 نوفمبر, 2001). النظام المصرفي و تحديات العولمة، مداخلة مقدمة لملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي في الجزائر واقع و أفاق، جامعة قالمة. صفحة 38.
- شيخي محمد ، و نور الدين تمجغدين. (2004). متطلبات العمل المصرفي في ظل أنشطة الاندماج و الصيرفة الشاملة – دراسة حالة الجزائر. الملتقى الوطني حول المنظومة الجزائرية و التحولات الاقتصادية – واقع وتحديات يومي 14 و 15 ديسمبر (صفحة 09). شلف – الجزائر: جامعة شلف.
- الكولمنايت م.(جوان,1999).الدول النامية والتي تمر بمرحلة انتقال تواجه العولمة المالية.مجلة التمويل والتنمية، صفحة 43.
- غلاب نعيمة ، و دراجي زينات. (05–06 نوفمبر, 2001). استراتيجيات التكيف البنكي مع التطور المحيط الاقتصادي، . الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي في الجزائر واقع و أفاق يومي 05 و 06 نوفمبر (الصفحات 252–253). قالمة– الجزائر: جامعة قالمة.
- ادريس يوسف ع.(سبتمبر,2004). تحرير حساب رأس المال.مجلة التمويل والتنمية المجلد 41،صفحة 50.
- A.B Hassena,. (2006). L'impact de la libéralisation financière sur l'intermédiation bancaire", mémoire En vue de l'obtention du Diplôme de maîtrise en Hautes Etudes commerciales, Ecole Supérieure de Commerce de Sfax. Sfax- Tunisia: Université de Sfax.